

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

**The Binding Authority of Constitutional Court Decisions and Its Impact
on Institutional Balance in Algeria: "An Analytical Critical Study in
Light of the 2020 Constitutional Amendment"**

وانع حليم*

كلية الحقوق جامعة الجزائر1

Ouazaa_halim@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2026-03-21 تاريخ قبول المقال: 2026-08-08 تاريخ نشر المقال: 2026-09-22

الملخص:

يعالج هذا المقال مسألة الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، من خلال تحليل طبيعتها القانونية وآليات تفعيلها من خلال الرقابة السابقة والبعدية وآلية الدفع بعدم الدستورية، حيث إلى توضيح دور هذه الحجية في تكريس مبدأ سمو الدستور وإعادة تنظيم العلاقة بين السلطات الدستورية الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية). حيث تعرض هذه الدراسة إلى أن فعالية هذه الحجية ترتبط بمدى استقلالية المحكمة ونجاعة آليات الإخطار مما يجعلها أداة محورية لتحقيق التوازن المؤسسي، إلا أنها تبقى بحاجة إلى تعزيزات قانونية ومؤسسية لضمان التطبيق الفعلي لمقتضياتها.

الكلمات المفتاحية: المحكمة الدستورية - الدفع بعدم الدستورية - سمو الدستور - التوازن المؤسسي - الحجية الإلزامية.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

Abstract:

This article addresses the binding authority of Constitutional Court decisions in Algeria under the 2020 constitutional amendment by analyzing their legal nature and mechanisms of implementation, particularly through prior and subsequent constitutional review, as well as the mechanism of the exception of unconstitutionality. It aims to clarify the role of this binding authority in upholding the principle of constitutional supremacy and in restructuring the relationship among the three constitutional powers (legislative, executive, and judicial). The study concludes that the effectiveness of this authority is closely linked to the Court's independence and the efficiency of referral mechanisms, making it a central tool for achieving institutional balance; however, it still requires further legal and institutional reinforcement to ensure its full and effective application.

Keywords: Constitutional Court – Exception of Unconstitutionality – Constitutional Supremacy – Institutional Balance – Binding Authority.

المقدمة:

شهدت الجزائر بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 تحولا مؤسساتيا تمثل في استحداث المحكمة الدستورية كهيئة عليا لضمان سمو الدستور وحماية مبدأ الشرعية الدستورية، حيث لم يعد دور هذه المؤسسة مقتصر على الرقابة التقليدية على دستورية القوانين، بل توسع ليشمل وظائف تفسير الدستور والفصل في النزاعات بين السلطات، ومراقبة العمليات الانتخابية، مما كرس من مكانتها ضمن الهيكل الدستوري للدولة، أين تكتسي قرارات المحكمة الدستورية طابع الإلزامية في مواجهة كافة السلطات ما يمنحها حجية تتجاوز نطاق الأحكام القضائية العادية، وتثير هذه الحجية عدة إشكالات تتعلق بطبيعتها القانونية وحدود آثارها في النظام القانوني الجزائري، كما تطرح تساؤلات حول مدى إسهامها في تكريس مبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن المؤسسي بينها، ويزداد هذا الطرح أهمية في ظل توسيع آليات الإخطار من خلال الدفع بعدم الدستورية الذي أتاح للأفراد المساهمة في تفعيل الرقابة الدستورية. غير أن فعالية هذه الحجية تبقى مرتبطة بمدى استقلالية المحكمة وضمانات عملها؛ هذا ما يبرز أهمية دراسة انعكاسات الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية على تنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة.

وتتمثل إشكالية الدراسة في:

في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، إلى أي مدى تعتبر الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية في الجزائر آلية فعالة لتكريس سمو الدستور وتحقيق التوازن المؤسسي بين السلطات، في ظل القيود المرتبطة بآليات الإخطار وحدود الاستقلالية؟

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم اعتماد المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص الدستورية والقانونية المنظمة لاختصاصات المحكمة الدستورية وقراراتها، كما يستند إلى المنهج النقدي لتقييم مدى فعالية الحجية الإلزامية في تحقيق التوازن المؤسسي وتكريس سمو الدستور في الجزائر. مع تقسيم الموضوع إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية.

المبحث الثاني: الانعكاسات المؤسسية للحجية الإلزامية على تنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية.

إن دراسة الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية من المسائل الجوهرية لفهم مكانة هذه المؤسسة ضمن البناء الدستوري الجزائري، حيث تبرز هذه الحجية كأداة قانونية لضمان سمو الدستور وإلزام مختلف السلطات باحترام أحكامه ويقتضي تحليلها الوقوف على طبيعتها القانونية وخصائصها في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020.

المطلب الأول: مفهوم الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية في ضوء دستور 2020.

تعتبر الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية من الركائز الأساسية لضمان سمو الدستور في الدولة بحيث تمنح قوة قانونية ملزمة في مواجهة كافة السلطات دون استثناء¹، ويبين دستور 2020 هذا الطابع من خلال تكريس الإلزام العام لقرارات المحكمة²، بما يعكس تطورا نوعيا في نظام الرقابة الدستورية في الجزائر، كما تقتضي دراسة هذا المفهوم الوقوف على خصائصه وتمييزه عن غيره من صور الحجية في القضاء العادي.

أولاً: مفهوم الحجية الإلزامية وتمييزها عن الحجية النسبية في القضاء العادي.

يقصد بالحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية تلك القوة القانونية التي تجعل هذه القرارات ملزمة لجميع السلطات العامة والأفراد دون استثناء، بحيث تتجاوز نطاق الخصومة الفردية ما يكرس مبدأ سمو الدستور

1 التعديل الدستوري لسنة 2020، المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتضمن إصدار التعديل

الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، الجزائر، 2020.

2 رايح لعروسي، الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص145.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

وخضوع الجميع لأحكامه¹، ويعتبر هذا النوع من الحجية من أبرز خصائص القضاء الدستوري حيث لا يقتصر أثر القرار على أطراف النزاع بل يمتد ليشمل النظام القانوني بكامله من خلال إلغاء النصوص غير الدستورية أو تفسيرها تفسيراً ملزماً².

كما يمكن التمييز بين الحجية الإلزامية والحجية النسبية التي تميز أحكام القضاء العادي، حيث تقتصر هذه الأخيرة على أطراف الدعوى فقط ولا تمتد آثارها إلى الغير ما يعكس طبيعة القضاء العادي القائم على تسوية النزاعات الفردية دون المساس بالبنية القانونية العامة³. وعلى نقيض ذلك، فإن قرارات المحكمة الدستورية تُسهم في إعادة تشكيل المنظومة القانونية من خلال فرض مطابقة التشريعات والتنظيمات لأحكام الدستور بمنحها بعداً تنظيمياً يتجاوز الوظيفة القضائية التقليدية⁴.

1- البعد السلبي للحجية الإلزامية:

يتجلى البعد السلبي للحجية الإلزامية في الأثر المباشر لقرارات المحكمة الدستورية القاضي بإلغاء النصوص المخالفة للدستور، حيث يعتبر النص الملغى كأن لم يكن ابتداءً من تاريخ صدور القرار أو من التاريخ الذي تحدده المحكمة ما يؤدي إلى تطهير النظام القانوني من القواعد غير الدستورية⁵، بحيث يترتب على ذلك التزام جميع السلطات بعدم تطبيق النص المقضي بعدم دستوريته، بما في ذلك الجهات القضائية التي تمتنع عن الاستناد إليه في أحكامها مما يعزز من وحدة النظام القانوني وانسجامه مع الدستور⁶.

2- البعد الإيجابي للحجية الإلزامية:

لا يقتصر أثر قرارات المحكمة الدستورية على الإلغاء فحسب بل يمتد ليشمل توجيه المشرع والسلطة التنفيذية نحو تبني قواعد قانونية متوافقة مع الدستور، من خلال ما تتضمنه هذه القرارات من تفسيرات ملزمة

1 التعديل الدستوري لسنة 2020، مرجع سابق.

2 عبد الله لعويجي، صلاحيات المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 8، العدد 2، جامعة تيارت، الجزائر، يونيو 2023، ص 31.

3 سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني: النظام السياسي الجزائري، الطبعة 9، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 214.

4 محمد أمين زيدان، المحكمة الدستورية العليا والطبيعة القانونية لأحكامها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 98.

5 رايح لعروسي، مرجع سابق، ص 162.

6 سامية رايس، المحكمة الدستورية في مواجهة السلطة التشريعية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 9، العدد

1، جامعة تيارت، الجزائر، يناير 2024، ص 70.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

للمقتضيات الدستورية¹. ويبين هذا البعد الدور الإنشائي للمحكمة الدستورية التي تسهم في تطوير القاعدة القانونية وتحديد معايير دستورية يتعين احترامها مستقبلا يجعلها فاعلا محوريا في عملية صنع القاعدة القانونية.²

3- التمييز بين الحجية الإلزامية والنسبية على النظام القانوني:

يؤدي التمييز بين الحجية الإلزامية والحجية النسبية إلى إبراز خصوصية القضاء الدستوري مقارنة بالقضاء العادي، إذ يشكل الأول آلية لضبط توازن السلطات وضمان خضوعها للدستور، في حين تظل الحجية النسبية محصورة في إطار الفصل في النزاعات الفردية³. كما أن اتساع نطاق الحجية الإلزامية يعزز من استقرار المعاملات القانونية من خلال توحيد تفسير النصوص الدستورية، إلا أنه قد يثير في المقابل إشكالات تتعلق بمدى تدخل المحكمة في عمل السلطات الأخرى خاصة السلطة التشريعية.⁴

ثانيا: الطبيعة القانونية لقرارات المحكمة الدستورية بين الطابع القضائي والطابع الدستوري.

تثير الطبيعة القانونية لقرارات المحكمة الدستورية في الجزائر نقاشا فقهيا بالنظر إلى خصوصية هذه المؤسسة التي تقع في منطقة وسطى بين القضاء والوظيفة الدستورية، مما يجعل تحديد طبيعة قراراتها أمرا بالغ الأهمية لفهم آثارها القانونية ومدى إلزاميتها⁵، فيمكن أن تعد هذه القرارات أحكاما قضائية بالمعنى التقليدي أو قد تكتسي طابع دستوري يتجاوز حدود العمل القضائي.

1- الطابع القضائي لقرارات المحكمة الدستورية:

تستند فكرة الطابع القضائي لقرارات المحكمة الدستورية كونها تصدر وفق إجراءات محددة، وبناء على خصومة أو إحالة رسمية مع احترام مبادئ أساسية كالمواجهة والتسبيب، ما يجعلها أقرب إلى الأحكام

1 كمال دريد، دور المحكمة الدستورية في مجال حل الخلافات بين السلطات الدستورية وتفسير الأحكام الدستورية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7، العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر، مايو 2023، ص 1775.

2 لطيفة بوشناق، المحكمة الدستورية كضمان لتعزيز دولة القانون من خلال تركيبها وآلية إخطارها وفقا لدستور 2020، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، يونيو 2024، ص 55.

3 كنزة بلحسين والظاهر زواكري، المحكمة الدستورية في الجزائر بين الاستقلالية والتكامل، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 9، العدد 2، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يونيو 2023، ص 282.

4 عبد السلام براهيم وعمر زرقط، استقلالية المحكمة الدستورية في الجزائر ومتطلبات العدالة الدستورية، مجلة القانون الدستوري والدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، فبراير 2024، ص 10.

5 محمد أمين زيدان، مرجع سابق، ص 45.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

القضائية¹. كما أن قراراتها تتمتع بحجية الشيء المقضي فيه وتلزم جميع الجهات القضائية بتطبيقها، مما يعزز من وصفها كقرارات ذات طبيعة قضائية²، بالإضافة إلى أن المحكمة تفصل في نزاعات حقيقية بالأخص في مجال الدفع بعدم الدستورية والمنازعات الانتخابية ما يكرس بعدها القضائي بشكل واضح³.

2- الطابع الدستوري لقرارات المحكمة الدستورية:

يرى اتجاه فقهي أن قرارات المحكمة الدستورية لا يمكن حصرها في مجرد أحكام قضائية، بل تتجاوز ذلك إلى أداء وظيفة دستورية ذات أثر تنظيمي عام نظرا لامتداد آثارها إلى كافة السلطات والأفراد⁴، فهي لا تقتصر على الفصل في نزاع محدد بل تسهم في تفسير الدستور وتحديد معايير ما يجعلها مصدرا غير مباشر للقاعدة القانونية⁵، كما أن بعض قراراتها كالتفسيرات الدستورية أو الفصل في النزاعات بين السلطات تحمل طابع إنشائي يوجه عمل السلطات العمومية، مما يعزز بعدها الدستوري⁶.

3- الطبيعة المزدوجة لقرارات المحكمة الدستورية:

يذهب الرأي الراجح إلى القول بالطبيعة المزدوجة لقرارات المحكمة الدستورية، حيث تجمع بين الخصائص القضائية من حيث الشكل والإجراءات وبين الخصائص الدستورية من حيث الأثر والوظيفة⁷، فهذه القرارات تصدر في إطار مسطرة قضائية لكنها تنتج آثارا تتجاوز النزاع المعروض لتستهدف النظام القانوني بأكمله، ما يمنحها خصوصية تميزها عن باقي الأحكام القضائية⁸، ويبرز هذا الدور المحوري للمحكمة الدستورية في

1 رايح لعروسي، مرجع سابق، ص 133.

2 سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 220.

3 سامية رايس، المحكمة الدستورية والسلطة القضائية في الجزائر"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 14، العدد 1، الجزائر، مارس 2025، ص 335.

4 عبد الله لعويجي، مرجع سابق، ص 34.

5 كمال دريد، مرجع سابق، ص 1772.

6 لطيفة بوشناق، مرجع سابق، ص 60.

7 كنزة بلحسين والظاهر زواقري، مرجع سابق، ص 285.

8 عبد السلام براهيمى وعمر زرقط، مرجع سابق، ص 12.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

تحقيق التوازن بين السلطات وضمان سمو الدستور، إلا أنه يثير في المقابل إشكاليات تتعلق بحدود تدخلها في المجال التشريعي والتنفيذي.¹

المطلب الثاني: آليات عمل الحجية الإلزامية في المنظومة القانونية الجزائرية.

تحدد فعالية الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية من خلال الآليات التي تفعلها داخل المنظومة القانونية، سواء عبر الرقابة السابقة أو اللاحقة على دستورية القوانين، ويعد الدفع بعدم الدستورية من أهم المستجدات التي عززت من حضور هذه الحجية في الواقع القضائي². حيث تستدعي دراسة هذه الآليات الوقوف على مدى قدرتها على ضمان التطبيق الفعلي لقرارات المحكمة وترسيخ سمو الدستور.

أولاً: الرقابة السابقة والرقابة البعدية وأثرهما في تحديد نطاق الحجية:

تعد الرقابة على دستورية القوانين من أهم الآليات التي تفعل من خلالها الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية، حيث تتخذ هذه الرقابة صورتين أساسيتين هما رقابة سابقة على صدور النصوص القانونية، ورقابة لاحقة على نفاذها، وهو ما ينعكس مباشرة على نطاق وأثر هذه الحجية³، ويبرز هذا التمييز اختلاف اختلاف جوهري في توقيت تدخل المحكمة وأثر قراراتها في النظام القانوني.

1- الرقابة السابقة وأثرها في تكريس الحجية:

تتمثل الرقابة السابقة في فحص دستورية القوانين قبل إصدارها أو نشرها، حيث يحال النص إلى المحكمة الدستورية من قبل الجهات المخولة دستورياً، فتصدر قرارها قبل دخوله حيز التنفيذ وتسهم هذه الرقابة في منع صدور نصوص مخالفة للدستور، مما يجعل الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة ذات طابع وقائي يهدف إلى حماية النظام القانوني من العيوب الدستورية مسبقاً⁴، كما أن قرارات المحكمة تكون نهائية وملزمة لجميع

1 جازية صاش، ضمانات استقلال المحكمة الدستورية في الجزائر طبقاً لأحكام التعديل الدستوري 2020، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، أبريل 2024، ص 40.

2 القانون العضوي رقم 22-19 المؤرخ في 26 أغسطس 2022 المحدد لإجراءات وكيفية الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59، الجزائر، 2022، ص 5.

3 عبد الله لعويجي، مرجع سابق، ص 32.

4 لعروسي، رابح، مرجع سابق، ص 170.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

السلطات ما يفرض على المشرع تعديل النص أو الامتناع عن إصداره، ويعزز من سمو الدستور ويحد من النزاعات المستقبلية.¹

2- الرقابة البعدية وأثرها على الحجية الإلزامية:

تمارس الرقابة البعدية بعد دخول النص القانوني حيز النفاذ من خلال آلية الدفع بعدم الدستورية التي يثيرها أحد أطراف النزاع أمام الجهات القضائية². وتعتبر هذه الرقابة ذات طابع علاجي تهدف إلى تصحيح الوضع القانوني من خلال إلغاء النصوص غير الدستورية بعد تطبيقها مما يمنح قرارات المحكمة أثرا مباشرا على المراكز القانونية القائمة³. ويسبب هذا النوع من الرقابة إشكاليات تتعلق بالأثر الزمني لقرارات الإلغاء فيما يتعلق بإمكانية سريانها بأثر رجعي أو الاقتصار على المستقبل ما يؤثر في استقرار المعاملات القانونية.⁴

3- التمييز بين الرقابتين على نطاق الحجية الإلزامية:

إن التمييز بين الرقابة السابقة والرقابة البعدية يؤدي إلى اختلاف في نطاق الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية من حيث الامتداد الزمني والآثار القانونية المترتبة عنها⁵. ففي حين تتسم الرقابة السابقة بطابع وقائي يحول دون نشوء النص غير الدستوري فإن الرقابة البعدية تركز دور المحكمة في تصفية النظام القانوني من النصوص المخالفة بعد نفاذها⁶. كما أن هذا التمييز يوضح أهمية تحقيق التوازن بين استقرار القاعدة القانونية وضمان مطابقتها للدستور ويضع المحكمة الدستورية أمام مسؤولية دقيقة في تحديد آثار قراراتها بما يحقق الأمن القانوني دون المساس بسمو الدستور.⁷

1 لطيفة بوشناق، مرجع سابق، ص 58.

2 القانون العضوي رقم 22-19، مرجع سابق، ص 6.

3 سامية رايس، المحكمة الدستورية والسلطة القضائية في الجزائر، مرجع سابق، ص 338.

4 محمد أمين زيدان، مرجع سابق، ص 112.

5 سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 225.

6 كمال دريد، مرجع سابق، ص 1778.

7 عبد السلام براهيمى وعمر زرقط، مرجع سابق، ص 14.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

ثانيا: الدفع بعدم الدستورية كآلية لتفعيل الحجية الإلزامية في مرحلة التقاضي.

يعتبر الدفع بعدم الدستورية من أبرز المستجدات التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2020، حيث مكن الأفراد لأول مرة من إثارة مسألة دستورية النصوص القانونية أمام الجهات القضائية، مما عزز من فعالية الرقابة الدستورية ووسع من نطاق تفعيل الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية¹. ويجسد هذا النظام انتقالا من رقابة نخبوية محصورة في السلطات العليا إلى رقابة مفتوحة تساهم فيها الأطراف المتقاضية.

1- الإطار الإجرائي للدفع بعدم الدستورية:

يخضع الدفع بعدم الدستورية لنظام إجرائي دقيق يقوم على مرحلتين أساسيتين، حيث يثار الدفع أمام الجهة القضائية المختصة التي تنتظر في النزاع، ثم يحال إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة للفصل في مدى جديته قبل إحالته إلى المحكمة الدستورية². ويهدف هذا النظام إلى تصفية الدفوع غير الجدية وتخفيف العبء عن المحكمة الدستورية، غير أنه قد يشكل قيذا إجرائيا يحد من وصول الأفراد إلى الرقابة الدستورية³. كما يطرح هذا المسار تساؤلات حول مدى تأثيره على سرعة الفصل في القضايا وضمان الحق في محاكمة عادلة.

2- دور الدفع بعدم الدستورية في تعزيز الحجية الإلزامية:

يسهم الدفع بعدم الدستورية في توسيع نطاق الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية، إذ لا تقتصر آثار هذه القرارات على النزاع الأصلي، بل تمتد لتشمل جميع الحالات المماثلة، مما يعزز من وحدة تفسير النصوص الدستورية⁴. كما يمكن هذا النظام الأفراد من المشاركة في حماية الدستور، الأمر الذي يضيف بعدا ديمقراطيا على الرقابة الدستورية ويكرس مبدأ سمو الدستور في الواقع العملي ويؤدي إلى تعزيز رقابة القضاء على أعمال السلطة التشريعية والتنفيذية بشكل غير مباشر.

1 القانون العضوي رقم 19-22، مرجع سابق، ص 7.

2 سامية رايس، المحكمة الدستورية والسلطة القضائية في الجزائر، مرجع سابق، ص 340.

3 عبد الله لعويجي، مرجع سابق، ص 35.

4 لطيفة بوشناق، مرجع سابق، ص 62.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

3- حدود فعالية الدفع بعدم الدستورية:

رغم الأهمية التي حضت بها الدفع بعدم الدستورية إلا أن فعاليته تظل مرتبطة بجملة من القيود أبرزها شروط القبول الصارمة ومعيار الجدية الذي قد يفسر بشكل ضيق من قبل الجهات القضائية الوسيطة¹. كما أن طول الإجراءات وتعدد مراحل الإحالة قد يفرغ هذه الآلية من فعاليتها العملية إذا تعلق الأمر بنزاعات تتطلب سرعة الفصل². ويضاف إلى ذلك إشكالية الوعي القانوني لدى المتقاضين ومدى قدرتهم على تفعيل هذا الحق يجعل هذه الآلية في بعض الأحيان محدودة الأثر في تكريس الحجية الإلزامية بشكل كامل³.

المبحث الثاني: الانعكاسات المؤسسية للحجية الإلزامية على تنظيم العلاقات

بين مؤسسات الدولة.

تعتبر الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية آلية محورية في إعادة تشكيل التوازن بين السلطات داخل الدولة لما تفرضه من إلزام قانوني يمتد إلى مختلف المؤسسات الدستورية، وقد كان لدستور 2020 دور في توسيع نطاق هذه الحجية بما ينمي من دور المحكمة في ضبط العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما تطرح هذه الحجية إشكالات تتعلق بمدى تأثيرها على استقلالية كل سلطة وحدود تدخل المحكمة في عملها، ومنه يقتضي تحليل هذه الانعكاسات الوقوف على طبيعة التفاعل المؤسسي الذي تفرضه قرارات المحكمة الدستورية.

المطلب الأول: دور الحجية الإلزامية في تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

تشارك الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية في إعادة تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال فرض احترام الحدود الدستورية لكل منهما، وقد رسخ دستور 2020 هذا الدور عبر توسيع صلاحيات المحكمة بما يجعلها أداة لضبط التوازن المؤسسي داخل الدولة.

1 عبد السلام براهيمى وعمر زرقط، مرجع سابق، ص 15.

2 كمال دريد، مرجع سابق، ص 1780.

3 جازية صاش، مرجع سابق، ص 44.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

أولاً: قرارات المحكمة الدستورية في تطوير الاختصاص التشريعي للبرلمان.

إن قرارات المحكمة الدستورية من أهم الآليات التي تسهم في ضبط حدود الاختصاص التشريعي للبرلمان، حيث تمارس رقابة على مدى مطابقة القوانين للدستور ما يجعل نشاطه التشريعي خاضعاً لقيود دستورية دقيقة.¹ وقد تبين هذا الدور في ظل دستور 2020 الذي وسع من صلاحيات المحكمة بما يسمح لها بالتدخل في مختلف مراحل العملية التشريعية.

1- رقابة المحكمة الدستورية على المجال التشريعي:

تمارس المحكمة الدستورية رقابة شاملة على القوانين العضوية والعادية سواء قبل إصدارها أو بعد دخولها حيز التنفيذ ما يفرض على البرلمان احترام الحدود التي رسمها الدستور لاختصاصه التشريعي²، وتؤدي هذه الرقابة إلى الحد من إمكانية سن قوانين مخالفة للدستور ما يكرس مبدأ سمو الدستور ويخضع المشرع لرقابة قانونية فعالة³، كما أن قرارات المحكمة في هذا المجال تكون ملزمة ونهائية ما يقيد حرية البرلمان في تعديل أو إعادة إصدار النصوص الملغاة دون مراعاة الأسس الدستورية.

2- تأثير قرارات المحكمة على المشرع:

إن الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية تثير مسألة تتعلق بمدى تأثيرها على حرية المشرع في سن القوانين، حيث قد ينظر إليها كقيد على السلطة التقديرية للبرلمان⁴، إلا أن هذا القيد لا يعد تقليصاً من اختصاصه، بل هو ضمان دستورية تهدف إلى توجيه العمل التشريعي نحو احترام المبادئ الدستورية⁵. كما أن المحكمة لا تحل محل المشرع فهي تقتصر على مراقبة مدى توافق النصوص مع الدستور ما يترك للبرلمان دوره الأساسي في سن القوانين ضمن الإطار الدستوري المحدد.

1 عبد الكريم بوقرة، الدفع بعدم دستورية القوانين في التشريع الجزائري: دراسة تحليلية في ضوء القانون العضوي 22-19، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2023، ص 92.

2 لعروسي، رابح، مرجع سابق، ص 170.

3 سميرة عتوتة، الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة جيجل، الجزائر، 2022-2023، ص 169.

4 محمد بن شيخ، المحكمة الدستورية في الأنظمة الدستورية الحديثة: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2021، ص

55.

5 سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 225.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

3- دور المحكمة في إرساء التوازن بين السلطتين:

تساعد قرارات المحكمة الدستورية في تحقيق توازن دقيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، من خلال الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بينهما حول الاختصاصات¹. كما تعمل على تحديد المجال التشريعي والمجال التنظيمي، مما يمنع أي تجاوز من إحدى السلطتين على اختصاص الأخرى، يدعم هذا الدور من استقرار النظام الدستوري ويحد من التداخل في الاختصاصات، إلا أنه يقدم في الوقت ذاته تساؤلات حول مدى توسع المحكمة في تفسير الدستور وتأثير ذلك على مبدأ الفصل بين السلطات².

ثانيا: رقابة المحكمة الدستورية على التنظيمات وانعكاسها على صلاحيات السلطة التنفيذية.

شكل إقرار رقابة المحكمة الدستورية على التنظيمات بموجب دستور 2020 تطورا نوعيا في منظومة الرقابة الدستورية في الجزائر ولم تعد هذه الرقابة مقتصرة على القوانين، بل امتدت لتشمل الأعمال التنظيمية الصادرة عن السلطة التنفيذية ما كرس من نطاق الحجية الإلزامية لقراراتها³. ويعكس هذا التوسع توجهها نحو إخضاع جميع مصادر القاعدة القانونية لمعيار المطابقة للدستور.

1- مفهوم الرقابة على التنظيمات ومجالها:

يقصد بالرقابة على التنظيمات "الرقابة التي تمارسها المحكمة الدستورية على النصوص التنظيمية التي تصدرها السلطة التنفيذية خاصة المراسيم التنفيذية والتنظيمية للتأكد من مطابقتها للدستور وعدم تجاوزها للمجال التشريعي"⁴، ويهدف هذا النوع من الرقابة إلى منع السلطة التنفيذية من التوسع في اختصاصاتها على حساب السلطة التشريعية من خلال احترام مبدأ توزيع الاختصاصات الذي كرسه الدستور⁵، وتسهم هذه الرقابة في ضمان انسجام النظام القانوني ومنع صدور نصوص تنظيمية مخالفة للمبادئ الدستورية.

1 عبد الرحمن قارة، آليات الرقابة على دستورية القوانين في المغرب والجزائر: الدفع بعدم الدستورية أنموذجا، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2023، ص 87.

2 سمير زروقي، العدالة الدستورية وحماية الحقوق والحريات في الجزائر بعد تعديل 2020، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2022، ص 27.

3 عبد السلام براهيمى وعمر زرقط، مرجع سابق، ص 18.

4 كمال دريد، مرجع سابق، ص 1782.

5 سميرة عتوتة، مرجع سابق، ص 181.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

2- انعكاس الرقابة على السلطة التنفيذية:

تؤدي رقابة المحكمة الدستورية على التنظيمات إلى تقييد السلطة التقديرية للحكومة في إصدار النصوص التنظيمية، حيث تصبح ملزمة باحترام الحدود الدستورية عند ممارستها لاختصاصاتها¹، كما أن الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة تجبر السلطة التنفيذية على تعديل أو إلغاء النصوص غير الدستورية ما يؤكد من خضوعها لمبدأ الشرعية الدستورية²، إلا أن هذا التقييد لا يعد تقليلا من دورها بل يمثل آلية لضبط عملها وضمان عدم انحرافها عن الإطار الدستوري المحدد.

3- دور الرقابة في ترسيخ التوازن المؤسسي:

تشارك رقابة المحكمة الدستورية على التنظيمات في تحقيق توازن مؤسسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال منع تداخل الاختصاصات بينهما وضبط حدود كل سلطة³، وتعزز هذه الرقابة من مكانة المحكمة كضامن لاحترام الدستور بما يكرس مبدأ الفصل بين السلطات في صورته الحديثة القائمة على التعاون والتوازن⁴. وعليه يظل هذا الدور مرتبطا بمدى استقلالية المحكمة وقدرتها على ممارسة رقابتها دون تأثير ما يتيح تحديات عملية في السياق الدستوري الجزائري⁵.

المطلب الثاني: أثر الحجية الإلزامية في تأطير علاقة المحكمة الدستورية

بالسلطة القضائية ومؤسسة رئاسة الجمهورية.

تساعد الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية في تنظيم العلاقة بينها وبين كل من السلطة القضائية ومؤسسة رئاسة الجمهورية من خلال فرض احترام قراراتها في مختلف المجالات الدستورية، ما يبين التأثير بشكل خاص في آلية الدفع بعدم الدستورية والرقابة على العمليات الانتخابية، حيث يخلق هذا التفاعل

1 جازية صاش، مرجع سابق، ص 46.

2 عبد القادر بن عيسى، القضاء الدستوري وآلياته في الجزائر في ظل دستور 2020، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.

3 عبد الكريم بوقرة، مرجع سابق، ص 96.

4 محمد بن شيخ، مرجع سابق، ص 57.

5 شوقي يعيش تمام، أحكام تقديم الدفع بعدم دستورية القوانين في التعديل الدستوري الجزائري 2020، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 1، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2021، ص 21.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

تساؤلات تتمحور حول حدود التعاون والتوازن بين هذه المؤسسات في إطار احترام مبدأ الفصل بين السلطات.

أولاً: التفاعل المؤسسي بين المحكمة الدستورية والسلطة القضائية عبر آلية الدفع بعدم الدستورية.
يجسد التفاعل بين المحكمة الدستورية والسلطة القضائية أحد أهم مظاهر تفعيل الحجية الإلزامية لقراراتها، من خلال آلية الدفع بعدم الدستورية التي أقرها التعديل الدستوري لسنة 2020، حيث أوجدت نوعاً من التكامل الوظيفي بين القضاء العادي والقضاء الدستوري¹، ويعكس هذا التفاعل انتقالاً من الفصل الصارم بين الهيئات إلى نموذج قائم على التعاون في حماية سمو الدستور.

1- دور القضاء العادي في تفعيل الرقابة الدستورية:

تقوم الجهات القضائية بدور رئيسي في تصفية الدفوع بعدم الدستورية حيث تتولى المحاكم العادية والإدارية فحص مدى جدية الدفع قبل إحالته إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة، ثم إلى المحكمة الدستورية²، ويوضح هذا الدور الطبيعة الوسيطة للقضاء العادي الذي يساهم في ترشيح القضايا الدستورية وضمان عدم إثقال كاهل المحكمة الدستورية بدفوع غير جدية³، إلا أن هذا الدور قد يطرح إشكالية تتعلق بمدى تقدير معيار الجدية وإمكانية تضيق نطاق الإحالة.

2- إلزامية قرارات المحكمة الدستورية للجهات القضائية:

تلتزم الجهات القضائية بتطبيق قرارات المحكمة الدستورية فور صدورها سواء تعلق الأمر بإلغاء نص تشريعي أو تفسيره تفسيراً ملزماً ما يعكس الطابع الإلزامي المطلق لهذه القرارات⁴، ويترتب على ذلك امتناع القاضي عن تطبيق أي نص قضت المحكمة بعدم دستوريته ما يعزز من وحدة الاجتهاد القضائي ويكرّس مبدأ سمو الدستور⁵، كما أن هذه الإلزامية تساهم في توحيد تفسير النصوص القانونية والدستورية داخل المنظومة القضائية.

1 التعديل الدستوري لسنة 2020، مرجع سابق.

2 القانون العضوي رقم 19-22، مرجع سابق.

3 سامية رايس، مرجع سابق، ص 334.

4 عبد الله لعويجي، مرجع سابق، ص 40.

5 سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 238.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

3- حدود التفاعل وأثره على استقلالية السلطة القضائية:

رغم الطابع التكاملي لهذا التفاعل إلا أنه يثير بعض الإشكالات المرتبطة باستقلالية السلطة القضائية في ظل خضوعها لرقابة المحكمة الدستورية فيما يتعلق بتطبيق النصوص القانونية،¹ كما أن تعدد مراحل الإحالة قد يؤثر على فعالية القضاء وسرعة الفصل في النزاعات يطرح تحديا بين ضمان الرقابة الدستورية وتحقيق العدالة المكتملة²، حيث يبقى هذا التفاعل ضروريا لتحقيق التوازن المؤسسي وضمان احترام الدستور داخل النظام القضائي.

ثانيا: قرارات المحكمة الدستورية في المجال الانتخابي وأثرها على مؤسسة رئاسة الجمهورية.

تعتبر اختصاصات المحكمة الدستورية في المجال الانتخابي من أبرز مظاهر تأثيرها في البنية المؤسسية للدولة، حيث تقوم بدور هام في ضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية والتشريعية مما يمنح قراراتها حجية إلزامية ذات أثر مباشر على مشروعية السلطة السياسية،³ ويظهر هذا الدور أهمية المحكمة كفاعل أساسي في تكريس الشرعية الديمقراطية وتعزيز الثقة في المؤسسات.

1- رقابة المحكمة الدستورية على الانتخابات الرئاسية:

تمارس المحكمة الدستورية رقابة شاملة على الانتخابات الرئاسية بدء من دراسة ملفات الترشح والتأكد من استيفائها للشروط القانونية وصولا إلى الإعلان عن النتائج النهائية،⁴ وتعتبر قراراتها في هذا المجال نهائية وملزمة ما يمنحها سلطة حاسمة في تحديد من يتولى رئاسة الجمهورية،⁵ كما تسهم هذه الرقابة في ضمان احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين وتعزيز شفافية العملية الانتخابية، وهذا ينعكس إيجابا على شرعية النظام السياسي.

1 عبد السلام براهيمى، وعمر زرقط، مرجع سابق، ص 19.

2 جازية صاش، مرجع سابق، ص 46.

3 شادية رحاب، مرجع سابق، ص 72.

4 الأمر رقم 01-21 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية

لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17، الجزائر، 2021، ص 14.

5 عبد الله لعويجي، مرجع سابق، ص 41.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

2- دور المحكمة في الفصل في الطعون الانتخابية:

تختص المحكمة الدستورية بالفصل في الطعون المتعلقة بالانتخابات سواء بنتائج الاقتراع أو بمخالفات تمس نزاهته، حيث تصدر قرارات ملزمة تؤدي إلى تأكيد النتائج أو تعديلها أو حتى إلغائها عند الاقتضاء،¹ ويجسد هذا الاختصاص أحد أهم أوجه الحجية الإلزامية وتمتد آثار قرارات المحكمة إلى إعادة تشكيل الإرادة الشعبية المعبر عنها في الانتخابات،² كما يطور هذا الدور من حماية الحقوق السياسية للمواطنين ويكرس مبدأ سيادة الشعب.

3- أثر هذه القرارات على التوازن المؤسسي:

إن قرارات المحكمة الدستورية تؤثر في المجال الانتخابي بشكل مباشر على التوازن المؤسسي داخل الدولة من خلال تأثيرها على مؤسسة رئاسة الجمهورية التي تعد محور النظام السياسي الجزائري³، فبموجب هذه القرارات تصبح شرعية الرئيس مرتبطة برقابة المحكمة، مما يخضع أعلى سلطة في الدولة لمعيار الدستورية،⁴ غير أن هذا الدور يطرح تساؤلات حول مدى استقلالية المحكمة وقدرتها على ممارسة اختصاصاتها بعيدا عن التأثيرات السياسية ما يعتبر من أهم الشروط لضمان فعالية هذه الرقابة وتحقيق التوازن بين السلطات.⁵

الخاتمة:

تمثل الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية إحدى الدعائم الأساسية لتكريس سمو الدستور وضمان احترامه من قبل مختلف سلطات الدولة في الجزائر، حيث أسهم التعديل الدستوري لسنة 2020 في تعزيز هذا الدور من خلال توسيع اختصاصات المحكمة وتكريس إلزامية قراراتها، إلا أن فعالية هذه الحجية تظل رهينة بمدى تفعيل آليات الإخطار خاصة الدفع بعدم الدستورية وكذا بمدى استقلالية المحكمة عن باقي السلطات، كما أن التوازن المؤسسي لا يتحقق فقط من خلال النصوص بل يتطلب ممارسة فعلية قائمة على

1 شادية رحاب، اختصاص المحكمة الدستورية في المادة الانتخابية، مرجع سابق، ص 85.

2 لطيفة بوشناق، مرجع سابق، ص 66.

3 سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 240.

4 رايس، سامية، المحكمة الدستورية في مواجهة السلطة التشريعية في الجزائر، مرجع سابق، ص 78.

5 عبد السلام براهيمى وعمر زرقط، مرجع سابق، ص 20.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

احترام مبدأ الفصل بين السلطات، وعليه فإن تعزيز دور المحكمة الدستورية يظل مرتبطا بإرادة سياسية وقانونية حقيقية لترسيخ دولة القانون. وتبقى الحجية الإلزامية أداة مهمة لكنها تحتاج إلى بيئة مؤسسية داعمة لتحقيق كامل أهدافها.

النتائج:

على ضوء ما سبق، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية تجسيدا فعليا لمبدأ سمو الدستور من خلال إلزام جميع السلطات باحترام أحكامه دون استثناء؛
- أسهم التعديل الدستوري لسنة 2020 في تعزيز مكانة المحكمة الدستورية عبر توسيع اختصاصاتها ومنح قراراتها أثرا ملزما ذو طابع عام يتجاوز الخصومة الفردية؛
- أن الطبيعة المزدوجة لقرارات المحكمة الدستورية تمنحها دورا محوريا في توجيه النظام القانوني وليس فقط الفصل في النزاعات؛
- الرقابة السابقة والبعدية تكملان بعضهما، حيث تحقق الأولى وظيفة وقائية بينما تقوم الثانية بدور علاجي في تطهير المنظومة القانونية من النصوص غير الدستورية؛
- أظهر الدفع بعدم الدستورية كآلية مستحدثة تطورا هاما في إشراك الأفراد في الرقابة الدستورية، إلا أن فعاليتها تبقى نسبية بسبب القيود الإجرائية؛
- قرارات المحكمة الدستورية تساهم في إعادة رسم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال ضبط حدود الاختصاص ومنع تجاوزها؛
- فعالية الحجية الإلزامية تبقى مرتبطة أساسا بمدى استقلالية المحكمة الدستورية وفعالية آليات تفعيل قراراتها ما يشكل التحدي الحقيقي أمام تكريس دولة القانون في الجزائر.

التوصيات:

- ضرورة تعزيز الضمانات القانونية والمؤسسية لاستقلالية المحكمة الدستورية بما يضمن حيادها وفعاليتها في ممارسة رقابتها بعيدا عن أي تأثير سياسي؛

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

- مراجعة آليات الإخطار خاصة نظام الدفع بعدم الدستورية من خلال تبسيط إجراءاته وتقليص مراحله لتسهيل وصول الأفراد إلى العدالة الدستورية؛
- تدعيم الثقافة الدستورية لدى القضاة والمحامين والمتقاضين بما يساهم في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية بشكل أكثر فعالية؛
- توضيح الأثر الزمني لقرارات المحكمة الدستورية بنصوص قانونية أكثر دقة لضمان التوازن بين مبدأ الأمن القانوني ومقتضيات سمو الدستور؛
- تعزيز رقابة المحكمة الدستورية على التنظيمات بشكل فعال بما يمنع أي توسع غير مبرر للسلطة التنفيذية على حساب المجال التشريعي؛
- تكريس مبدأ التعاون والتوازن بين السلطات من خلال احترام قرارات المحكمة الدستورية وتفعيلها عملياً في مختلف مؤسسات الدولة؛
- إنشاء آليات لمتابعة تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية، لضمان عدم بقائها مجرد أحكام نظرية، بل تتحول إلى قواعد فعالة داخل المنظومة القانونية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القوانين.

- التعديل الدستوري لسنة 2020، المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتضمن إصدار التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، الجزائر، 2020.
- القانون العضوي رقم 22-19 المؤرخ في 26 أغسطس 2022 المحدد لإجراءات وكيفية الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59، الجزائر، 2022.

ثانياً: الأوامر.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

- الأمر رقم 01-21 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17، الجزائر، 2021.

ثالثا: الكتب.

- سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني: النظام السياسي الجزائري، الطبعة 9، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- سمير زروقي، العدالة الدستورية وحماية الحقوق والحريات في الجزائر بعد تعديل 2020، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2022.
- شوقي يعيش تمام، أحكام تقديم الدفع بعدم دستورية القوانين في التعديل الدستوري الجزائري 2020، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 1، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2021.
- رابح لعروسي، الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- عبد القادر بن عيسى، القضاء الدستوري وآلياته في الجزائر في ظل دستور 2020، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.
- عبد الرحمان قارة، آليات الرقابة على دستورية القوانين في المغرب والجزائر: الدفع بعدم الدستورية أنموذجا، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2023.
- عبد الكريم بوقرة، الدفع بعدم دستورية القوانين في التشريع الجزائري: دراسة تحليلية في ضوء القانون العضوي 19-22، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2023.
- محمد أمين زيدان، المحكمة الدستورية العليا والطبيعة القانونية لأحكامها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
- محمد بن شيخ، المحكمة الدستورية في الأنظمة الدستورية الحديثة: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2021.

الحجية الإلزامية لقرارات المحكمة الدستورية وانعكاساتها على التوازن المؤسسي للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

رابعاً: المجالات.

- جازية صاش، ضمانات استقلال المحكمة الدستورية في الجزائر طبقاً لأحكام التعديل الدستوري 2020، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، أبريل 2024.
- سامية رايس، المحكمة الدستورية والسلطة القضائية في الجزائر"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 14، العدد 1، الجزائر، مارس 2025.
- سامية رايس، المحكمة الدستورية في مواجهة السلطة التشريعية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 9، العدد 1، جامعة تيارت، الجزائر، يناير 2024.
- عبد السلام براهيم وعمر زرقط، استقلالية المحكمة الدستورية في الجزائر ومتطلبات العدالة الدستورية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، فبراير 2024.
- عبد الله لعويجي، صلاحيات المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 8، العدد 2، جامعة تيارت، الجزائر، يونيو 2023.
- كمال دريد، دور المحكمة الدستورية في مجال حل الخلافات بين السلطات الدستورية وتفسير الأحكام الدستورية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7، العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر، مايو 2023.
- كنزة بلحسين والطاهر زواقري، المحكمة الدستورية في الجزائر بين الاستقلالية والتكامل، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 9، العدد 2، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يونيو 2023.
- لطيفة بوشناق، المحكمة الدستورية كضمان لتعزيز دولة القانون من خلال تركيبها وآلية إخطارها وفقاً لدستور 2020، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، يونيو 2024.

خامساً: أطروحات الدكتوراه.

- سميرة عتوتة، الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة جيجل، الجزائر، 2022-2023.